

التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية

Internal Audit as a Tool to Improve the Performance of the Economic Institution

فريدة أمزال¹، عبد الكريم شناي² farida.amzal@univ-biskra.dz، جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)،¹ abdelkarim.chennai@univ-biskra.dz، جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)،²

تاريخ القبول: 2022-05-25

تاريخ الإرسال: 2022-03-15

Abstract:

This study aimed to shed light on the extent of the importance of internal auditing in improving the performance of all economic institutions and clarifying the main role of the internal auditor in measuring efficiency and effectiveness within the institution, evaluating the internal control system, activating the risk management system, and supporting governance. With the review of the concept of internal audit and clarifying its importance, objectives, and principals, and to refer to his role in light of the new orientation of the concept of internal audit presented in providing recommendations and consultations for the optimal management of the institution and efficient performance its operations. The study found these most important results: The most important of them is that the internal audit, which is characterized by independence and efficiency and performance and effectiveness in planning, contributes in limiting or minimizing risks, improving internal control systems, embodying governance and rationalizing decisions, it has real independence, because it is the main engine for driving the wheel of good performance and management in the economic institution.

Keywords: Internal audit; Improve the performance; Economic institution
JEL Classification Codes : M42

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى أهمية التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، وتبيان الدور الأساسي للمدقق الداخلي في قياس الكفاءة والفاعلية داخل المؤسسة، وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتفعيل نظام إدارة المخاطر، ودعم الحوكمة، مع استعراض مفهوم التدقيق الداخلي وتوضيح أهميته، وأهدافه ومبادئه، والإشارة إلى دوره في ظل التوجه الجديد لمفهوم التدقيق الداخلي المتمثل في تقديم التوصيات والاستشارات، من أجل التسيير الأمثل للمؤسسة والأداء الكفء لعملياتها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن التدقيق الداخلي الذي يتصف بالاستقلالية والكفاءة في الأداء والفعالية في التخطيط يساهم في الحد أو التقليل من المخاطر، وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية، وتحسين الحوكمة وترشيد القرارات. كما توصلت إلى وجوب حدوث تغيير جذري في المؤسسات الاقتصادية التي يجب أن تفعل دور المدقق الداخلي، وتحقق الاستقلالية الحقيقية له، لأنه بمثابة المحرك الأساسي لقيادة عجلة حسن الأداء وتسيير في المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي؛ تحسين الأداء، المؤسسة الاقتصادية.

تصنيفات JEL: M42

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

في ظل التطورات الراهنة والتهديدات التي تحيط بالمؤسسات، وارتفاع ضغوط المنافسة عليها، ازدادت حاجتها إلى اعتماد وظيفة التدقيق الداخلي كأداة رقابية فعالة تضمن قدرتها على مواكبة الخطى المتسارعة، والرخم الهائل من المتغيرات التي يموج فيها عالم الأعمال، مما جعل المنظمات تبحث عن أهم الوسائل والطرق لأجل تحسين أدائها بشكل دائم ومستمر. من هنا جاء دور التدقيق الداخلي كنشاط مستقل يقدم تأكيدا موضوعيا، ويساهم في وضع استشارات وتوصيات لتحسين عمليات المنظمات، والوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال الضبط والتنظيم والتقييم، وتحسين فعالية إدارة المخاطر، وأنظمة الرقابة الداخلية، ودعم الحوكمة، وترشيد القرارات.

اتسع نطاق التدقيق الداخلي في ظل التوجهات الحديثة لمفهومه في الآونة الأخيرة ليشمل تحسين فعالية الأداء مما يمكن من تحقيق كفاءة عمليات المؤسسات الاقتصادية لبلوغ أهدافها.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نطرح إشكالية الموضوع على النحو التالي:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي نجد الأسئلة الفرعية للدراسة تتمحور حول:

1. ما هو الإطار التصوري للتدقيق الداخلي؟
2. ماهية الأداء كمؤشر يبين لنا مدى فعالية المؤسسة الاقتصادية؟
3. ما الدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي في سبيل الرقي بأداء المؤسسة الاقتصادية؟

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية التدقيق الداخلي كأداة رقابية مهمة في تفعيل المتطلبات والركائز التي يقوم عليها الأداء الأمثل للمؤسسات الاقتصادية، وكفاءة مختلف عملياتها. وتنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق الداخلي في متابعة ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة، وما يترتب عنها من فائدة للإدارة وانعكاسها الإيجابي على تطوير إدارة المؤسسة، وزيادة قدرتها التنافسية، وبالتالي إرشادها إلى تقييم نقاط الضعف في أنظمتها الرقابية، ومحاولة تصحيحها للرفع من مستوى الأداء، ودعم استقرار المؤسسة للوصول إلى تحقيق أهدافها المرجوة.

أهداف الدراسة:

بالإضافة للهدف الرئيسي والمتمثل في تبيان العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء الأمثل للمؤسسة الاقتصادية، تهدف دراستنا أيضا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى هي:

1. إبراز أهمية الاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي من حيث المفهوم، المبادئ، والأهداف، وما يقدمه من خدمات للمؤسسة الاقتصادية.
2. تبيان أهمية التدقيق في تقييم نجاعة عمليات إدارة المخاطر، وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلي، وتحسين الحوكمة، وترشيد القرارات.
3. تسليط الضوء على جوانب النقص في المؤسسات الاقتصادية، وحصر مختلف المخاطر التي تواجهها لأجل تحسين الأداء.
4. التعرف على دور التدقيق الداخلي في تحقيق الجودة لأجل التسيير والأداء الأمثل في المؤسسة الاقتصادية.

منهج الدراسة:

استندت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة من خلال المزج بين المعلومات النظرية المتعلقة بمختلف المفاهيم الخاصة بالدراسة والخروج بجملة من النتائج لأجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

حدود الدراسة:

من أجل الإلمام بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة، والوصول إلى نتائج عقلانية، كانت الحدود الموضوعية للدراسة تتمثل في التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي كأداة فعالة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة شعباني لظفي (2004) بعنوان (المراجعة الداخلية: مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، دراسة حالة: قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لجمع سوناطراك). مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة باعتبارها أداة فعالة فيها، ومحاولة الباحث تبيان الأعمال والخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية، ومدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة في حالة ما إذا تم استغلالها بعقلانية من طرف الإدارة. وأما النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن المراجعة الداخلية تعمل بشكل إيجابي على منع وتقليل حدوث الأخطاء، وكذلك تقديم نصائح واستشارات للمسيرين المسؤولين عن الحكومة، وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية، كل هذا يعود إيجابيا على تحسين الأداء، ورفع الكفاءة والفعالية، ومن ثم زيادة الأرباح، وبلوغ الأهداف.

2. دراسة كاروس أحمد (2011/2010) بعنوان (تصميم إدارة المراجعة الداخلية كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة. دراسة حالة: المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة ENAMC). مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3.

كان الهدف الأساسي للباحث من خلال هذه الدراسة إظهار مدى حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التطبيق المشروع والفعال لوظيفة المراجعة الداخلية من أجل مساعدتها في تأدية أنشطتها بصورة سليمة للوصول إلى تحقيق أهدافها، واللاحق بالزخم الهائل من التطورات الحاصلة في عالم الأعمال، ووضع تصميم ونظام محكم لوظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة، والتعرف على ثقافة التدقيق الداخلي السائدة فيها، واستخدام الباحث للاستبيان كأداة لجمع المعلومات. وتوصل إلى نتائج تتمحور حول أن مهمة المدقق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة تنتهي عند انتهائه من تحضير وتوزيع تقريره على المستويات الإدارية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمهمة التي نفذها. واستخلص كذلك أن المدقق الداخلي غير مسؤول عن متابعة تنفيذ ما جاء في تقريره من توصيات واقتراحات.

الدراسات باللغات الأجنبية:

1. دراسة Arena & Azzone (2009) بعنوان: (Internal Audit Effectiveness, Relevant Drives of Auditees Satisfaction). والعنوان باللغة العربية: «فعالية التدقيق الداخلي والعناصر المرتبطة برضا الجهات الخاضعة للتدقيق».

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي يمكن لها التأثير على فهم المدراء والمسؤولين عن التسيير على مدى جودة وفعالية التدقيق، وتعزيز رضا الجهات الخاضعة للتدقيق عن دور الرضا الداخلي اتجاهها. وتمحورت الدراسة الميدانية حول 12 مؤسسة إيطالية تنتج عدة منتجات صناعية، صنفت إلى عدة أصناف حسب: خصائص وظيفة التدقيق، رضا المدققين، ورضا الجهات الخاضعة للتدقيق الداخلي، وكان أسلوب

المقابلات مع الأطراف المعنية هو المعتمد، سواء كانوا مدققين أو خاضعين للتدقيق في كل المؤسسة على حدة. ووضحت النتائج أن فائدة التدقيق الداخلي لا تؤتي ثمارها ما لم تنفذ الإدارة جميع استشارات وتوصيات المدقق الداخلي، وأن تحقيق القيمة المضافة لن يكون إلا إذا توقفت تصورات الجهة الخاضعة للتدقيق على تقييم نوعية عمل التدقيق الداخلي.

2. دراسة: Authority and Institute of Internal Auditors (2010) بعنوان:

Internal Auditing Around the World. العنوان باللغة العربية: «التدقيق الداخلي حول العالم».

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل البيانات لتسع (9) شركات دولية رائدة والمقاييس المتبعة الاستخدام في كل واحدة منها لأجل تقويم عمل وأداء المدقق الداخلي اعتمادا على تقنيات التدقيق، وتكنولوجيا تحليل البيانات. وتوصلت هذه الدراسات إلى أن أهم وأنسب الطرق المستخدمة لإجراء تقويم التدقيق الداخلي من وجهة نظر عالمية، مثل تطبيق برامج ضمان جودة التدقيق السنوي، واستخدام الطرق النوعية من خلال استبيانات حول مدى رضا العملاء عن التدقيق الداخلي، واستخدام بطاقة الأداء المتوازن، والتقارير غير الرسمية في الإدارة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن البعض ركزت على التدقيق الداخلي ووظائفه، دون ربط واضح لعملية التقييم بإدارة المخاطر التي تواجه المؤسسة، في حين ركزت الأخرى على أدوار التدقيق التقليدية، والتي هي مقبولة في ظروف سابقة، أما اليوم فهي غير كافية. وجاءت دراستنا هذه لتقدم تحليلا معمقا حول دور المدقق الفعال في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة ذلك الدور من جميع جوانبه الفنية، ووسائل وطرق عمل المدقق الداخلي في ظل التوجه الحديث لمفهوم التدقيق الداخلي، وذلك

في إطار مقارنة حديثة ديناميكية، نبرز فيها نشاط التدقيق الداخلي كطرف فاعل ضمن نظام الرقابة الداخلي وتجسيد الحوكمة، وتفعيل إدارة المخاطر. كما قدمت دراستنا شرحا وافيا لجميع جوانب التدقيق الداخلي من الناحية النظرية من الموضوع الذي أهملته الدراسات السابقة.

محاور الدراسة:

- المحور الأول: الإطار العام للتدقيق الداخلي.
- المحور الثاني: ماهية الأداء في المؤسسة الاقتصادية.
- المحور الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.

2. الإطار العام للتدقيق الداخلي

إن كبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها عقد كثيرا من مهام الإدارة وخاصة المراقبة، ولكي تتوصل إدارة المؤسسة إلى ضمان تحقيق أهدافها، كان لا بد لها من القيام بإنشاء قسم خاص يسمى قسم التدقيق الداخلي، يهدف أساسا إلى مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات عن طريق تلك الرقابات التي يقوم بها، فقد صار للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات.

1.2 مفهوم التدقيق الداخلي:

نشأ التدقيق الداخلي بسبب حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، ومدى مطابقتها للواقع. حيث تدل الوثائق التاريخية أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يراجع القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها. والمتبع لتطور التدقيق الداخلي يلاحظ أن أهدافه انحصرت في مراحله الأولى على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات والغش في عمليات المؤسسات المالية، ليتوسع مفهومه

ويصبح أعم في العصر الحديث، بإنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 م. (الوردات، 2006، صفحة 30)

وللتدقيق الداخلي مجموعة كبيرة من التعاريف من بينها ما يلي:

– عرفه معهد المدققين الداخليين الأمريكيين أنه: «وظيفة تقوم بها هيئة داخل الوحدة الاقتصادية، مهمتها الحكم والتقييم من خلال اختبار وفحص مدى كفاية الأساليب المحاسبية والتشغيلية الأخرى، وتقييم مدى كفاءة وفعالية المستويات الإدارية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة». (مسعد و الخطيب، 2009، صفحة 35)

– وعرف أيضا بأنه: «عبارة عن نشاط تأكيدى استشاري مستقل وموضوعي، صمم لإضافة القيمة لأجل تحسين عمليات المؤسسة، فهو يساعدها على تحقيق أهدافها عن طريق الاعتماد على مدخل منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات والحوكمة». (لطفي، 2010، صفحة 67)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، يقوم بها أشخاص تابعون لها، وتمثل أنشطتها في الفحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، بهدف تسيير ومراقبة عملياتها المختلفة، والتأكد مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية.

2.2 أنواع التدقيق الداخلي وأهدافه:

1.2.2 أنواع التدقيق الداخلي:

أ. التدقيق المالي:

تتميز المحاسبة عن تقنيات التسيير الأخرى الحديثة بتطبيقها منذ القدم، حيث كانت المؤسسات تقدم معلومات مالية على شكل قوائم حول نشاطها، يصادق عليها من طرف مختص ومستقل باعتماده على أدلة إثبات وقرائن يدعم بها رأيه، فعمل المدقق الداخلي يقتصر على فحص الحسابات والإدلاء برأيه حول نوعية القوائم المالية. وقد توجه التدقيق الداخلي إلى استعمال تقنيات السبر واختبار العينات، وذلك بالاعتماد على مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية. (بوقين، ب س، صفحة 06)

ب. التدقيق التشغيلي:

هو الفحص الشامل للمنشأة أو الوحدة التشغيلية ككل من أجل تقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي، وذلك تبعاً لطرق القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية من أجل التحقق من كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية. وهو يهدف إلى اكتشاف الأخطاء، وأسباب حدوثها، وما يجب فعله لتصحيح الوضع مستقبلاً. ويطلق على التدقيق التشغيلي عدة مصطلحات، كالتدقيق الإداري، وتدقيق الأداء، والتدقيق الوظيفي. (العمرى و عبد المغني، 2006، صفحة 348)

ج. تدقيق الالتزام:

يهدف هذا النوع إلى تحديد مدى التزام المؤسسة محل التدقيق بالسياسات الإدارية المحددة والقوانين المعمول بها، وكذا المعيار المستعمل لقياس هذا الالتزام. وتعد مراجعة إقرارات ضريبة الدخل مثالا واضحا لتدقيق الالتزام، حيث بمقتضاها تحدد مصلحة الضرائب مدى الالتزام الذي تتحمله المؤسسات تجاه قوانين الضرائب.

2.2.2. أهداف التدقيق الداخلي:

يمكن إبراز أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي: (السوافري و آخرون، 2002، صفحة 46)

أ. الحماية:

فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية وخدمة الإدارة لأجل تحقيق أهدافها، عن طريق تدقيق العمليات المالية في المؤسسة لمساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة.

ب. البناء:

يهدف إلى اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة، وتقديم النصح والاستشارات للإدارة، كما يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعية، وسلامة إجراءات حماية الأصول.

ج. الشراكة:

لأجل تحقيق الهدفين السابقين يجب على المدقق الداخلي أن يبني شراكة حقيقية مع جميع العاملين بالمؤسسة، يضمن من خلالها تذليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية تعرقل أداء مهامه.

د. خلق قيمة مضافة:

يرتبط تحقيق هذا الهدف بمدى قدرة التدقيق الداخلي على إضافة القيمة للمؤسسة، ولتحقيقها يجب توفر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم، لكيفية جعل النشاط الداخلي نشاطا مضيفا للقيمة. (بكرى، 2005، صفحة 199)

3.2 معايير التدقيق الداخلي:

1.3.2 معايير الصفات:

وتسمى أيضا بالمعايير الشخصية للمدقق وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب، إذ يجب على المدقق قبل الموافقة على مهمة التدقيق أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها أثناء أداء هذه المهمة. وقد تبني مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاثة معايير عامة هي:

أ. التأهيل العلمي والعملية:

حيث يجب على المدقق أولاً: الحصول على الخبرة والمهارة اللازمة إذا ما كان الوقت يسمح، وثانياً: إحالة المهمة إلى مدقق أكثر خبرة ودراية، وثالثاً: رفض المهمة. (توماس و مكى، 1989، صفحة 54)

ب. الاستقلالية والحياد:

أي محافظة المدقق على استقلاليته في جميع الأمور المتعلقة بعملية التدقيق، فلا يعتبر رأي المدقق ذو قيمة ومصداقية إلا إذا كان هذا المدقق مستقلاً عن المشروع، وهي أهم صفة يجب أن يتحلى بها المدقق لأنها تدفع بمستخدمي القوائم المالية إلى الاعتماد على رأي المدقق الذي ينطوي على تأكيد أو شهادة بعدالة القوائم المالية. (الشيشي، 2007، صفحة 116)

ج. بذل العناية المهنية اللازمة:

يتطلب هذا المعيار بذل أقصى ما يمكن تقديمه من عناية مهنية واجبة عند ممارسة أعمال التدقيق، والالتزام بأخلاقيات المهنة، بمعنى أن المدقق يقوم بعمله بالعناية المهنية اللازمة في عملية التخطيط وأداء التدقيق، كما يتطلب هذا المعيار أن يتأكد المدقق من تطبيق معايير الأداء وإعداد التقرير. (عامر، 2018، صفحة 97)

2.3.2 معايير الأداء:

وهي جميع الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتتضمن عدة نقاط أساسية يجب على المدقق الداخلي أخذها بعين الاعتبار وهي:

أ. نطاق العمل:

يجب أن يشمل نطاق عملية التدقيق الداخلي فحص وتقييم مدى ملاءمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ونوعية الأداء في القيام بالمسؤوليات المنوطة بالنظام: (عبد الله، 2012، صفحة

(149)

- الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتعليمات.
- حماية الأصول والموجودات.
- الاستخدام الاقتصادي الكفاء للموارد المتاحة.
- تحقيق أهداف وغايات العمليات أو البرامج.
- الثقة في المعلومات.

ب. التخطيط والإشراف:

بمعنى إيجاد استراتيجية لنطاق عملية الفحص، وكيفية القيام بها، ومن الأمور التي تتطلب من المدقق

إلماما تاما نجد:

- نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة ومدى تأثيره بالتغيرات الاقتصادية.
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وهيكل رأس مالها.
- طرق الإنتاج والتوزيع.
- المبادئ المحاسبية المطبقة في الدفاتر.

ج. تقييم نظام الرقابة وإدارة المخاطر:

يجب على المدقق الداخلي أن يهتم بتقييم المخاطر المرتبطة بعمليات المؤسسة وذلك من خلال:

- صحة ومصداقية ودقة المعلومات والعمليات المالية.
- فعالية وفاعلية العمليات الخاصة بالمؤسسة.
- حماية الأصول.
- احترام القوانين والتشريعات والعقود.

حيث يلعب نشاط التدقيق الداخلي دورا هاما من خلال تقديم النصح للإدارة حول الخيار الأنسب

لمعالجة المخاطر مقارنة مع تكلفة الخيار. (قواسمية ، 2017، صفحة 112)

د. إدارة دائرة التدقيق الداخلي:

يدير مدير دائرة التدقيق الداخلي دائرته بطريقة مناسبة وسليمة، ويكون مسؤولاً عن تحقيق مجموعة من الأعمال مثل: (الخطيب، 2010، صفحة 177)

– تحقيق أعمال التدقيق الداخلي للأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدها الإدارة العليا وقبلها اعتمدها مجلس الإدارة.

– استخدام الموارد المتاحة لقسم التدقيق الداخلي بصورة فعالة.

– أن تتماشى جميع أعمال ومهام التدقيق مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها.

3. ماهية الأداء في المؤسسة الاقتصادية

أداء المؤسسة الاقتصادية هو مدى قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغبات العملاء، وبأسعار معقولة، ومدى تمكن المؤسسة من ضمان استمرارية العمل وفي جو ملائم للموظفين. أما من جانب المسيرين فينظر إلى الأداء في مدى الكفاءة والفاعلية من خلال تقديم الأفضل دائماً.

1.3 مفهوم الأداء:

يرى بعض الباحثين أن الأداء هو: «مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بها هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفاعلية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك». (Khemakhem, 1976, p. 310)

نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يتمثل في عنصرين هما: الفعالية والإنتاجية؛ فالفاعلية هي درجة بلوغ الأهداف المسطرة، أما الإنتاجية فهي العلاقة بين الوسائل المستخدمة لبلوغ النتائج والنتائج المحققة فعلاً. ومن الباحثين من يرى أن الأداء هو العلاقة الموجودة بين الموارد المخصصة، والنتائج المحققة، هذا

التعريف يحاول ربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة في تحقيقها، ومن جهة أخرى القيمة المضافة التي تعكس الفعالية من خلال تحقيق النتائج المتوقعة.

مما سبق يمكننا اقتراح تعريف للأداء بأنه: مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة والوصول إلى النتائج المتطابقة مع الخطط المسطرة وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها. الأداء إذن هو الكفاءة والفاعلية معا.

2.3 أنواع الأداء:

1.2.3 معيار الشمولية:

وينقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى: (مزهودة، 2010، صفحة 75)

- **أداء كلي:** تفاعل مجموعة من الأداءات الجزئية، ويتجسد في الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والأنشطة الفرعية في تحقيقها، ومؤشراته الأساسية هي فعالية الكفاءة والتقدم في العمل.
- **الأداء الجزئي:** وهو ذلك الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة النوعية للمؤسسة والوظائف الأساسية، وهو عبارة عن تفاعل الأداءات الخاصة بالأنظمة الجزئية.

2.2.3 معيار الطبيعة:

ينقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى: (حفصي، 2011، صفحة 20)

- **الأداء الاجتماعي:** وهو تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تقديم الخدمات للمجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة، والوفاء بالتزاماتها اتجاهه، وأداء مستوياتها.

- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر الدور التنموي للمؤسسات من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات العمومية التي تساهم في تحريك المصادر التمويلية من أجل التنمية الشاملة.
- **الأداء السياسي:** تسعى بعض المنظمات لتسطير الأهداف السياسية كتمويل المحلات الإنتاجية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى حكم مناصب سياسية لاستغلالهم لصالح المؤسسة.
- **الأداء التكنولوجي:** يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون هذه الأهداف التي ترسمها المؤسسة استراتيجية نظرا للأهمية التكنولوجية.

3.2.3 معيار الوظيفة:

ينقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى: (حفصي، 2011، الصفحات 17-18)

- **أداء وظيفة التموين:** يتمثل في مدى قدرة المؤسسة على الحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة وبأقل التكاليف.
- **أداء وظيفة الإنتاج:** يقصد به تمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بنظيراتها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع أو المنطقة الجغرافية.
- **أداء وظيفة التسويق:** أي قدرة المؤسسة على الاستحواذ على حصص سوقية كبيرة من خلال إرضاء العملاء بالمنتجات ذات الجودة وتسليمها لهم في الوقت المتفق عليه، وتدخل فيه السمعة التي تكتسبها المؤسسة في السوق.

• أداء وظيفة الموارد البشرية: هو قدرة الفرد على القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يكون منها عمله وتبعاً لما يناسب قدراته وطبيعة عمله، لأن ضمان استخدام الموارد المتاحة في المؤسسة بكفاءة وفعالية لا يتم إلا من خلال الأفراد.

• أداء الوظيفة المالية: هو قدرة المؤسسة على توليد إيرادات مالية من أنشطتها الجارية الرأسمالية والاستثنائية، وتحقيق الفوائض المالية.

• أداء وظيفة البحث والتطوير: هي إمكانية المؤسسة إنتاج منتجات جديدة ومدى مواكبتها ومسايرتها التطورات التكنولوجية الحديثة مع استخدامها في الإنتاج والتسويق، وتوفير جو ملائم للاختراع والابتكار من خلال تحفيز العاملين على التجديد، وخلق جو منافسة بينهم في هذا المجال.

4.2.3 معيار المصدر:

ينقسم الأداء وفقاً لهذا المعيار إلى: (عشي، 2010، صفحة 6)

أ. الأداء الداخلي:

وهو أداء الناتج عن كل المواد البشرية والمالية والتقنية الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة، ويشمل:

- الأداء البشري: أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنعهم للقيمة المضافة.
- الأداء التقني: قدرة المؤسسة على استخدام استثماراتها بشكل فعال.
- الأداء المالي: فعالية وتعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

ب. الأداء الخارجي:

هو الأداء الناتج عن التغييرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة، وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسات، وهذا نوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها. ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل.

3.3 مكونات الأداء:

يتكون الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هي الكفاءة والفاعلية والإنتاجية، والمؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل الثلاثة وتسيّرها بشكل جيد.

1.3.3 الكفاءة:

هي القدرة على القيام بالعمل المطلوب وبأقل الإمكانيات، والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة. كما تعرف الكفاءة بأنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة. ومنه نستنتج أن الكفاءة هي كيفية استعمال المؤسسة لمدخلاتها من المواد مقارنة بمخرجاتها، أي تعظيم العائد وتقليل التكاليف.

2.3.3 الفعالية:

هي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب للوصول إلى النتائج المرجوة، ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها. (بجياوي، 2007، صفحة 46)

3.3.3 الإنتاجية:

هي استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات، وهي تستعمل لتباين مدى نجاعة المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة. (الواحد و عدون، 2010، صفحة 16)

إذن الإنتاجية تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر واحد أو مجموعة من عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة ومحددة.

4.3 تقييم الأداء:

1.4.3 تقييم الأداء على المستوى الكلي:

من أهم العناصر التي تخضع للتقييم على المستوى الكلي ما يلي:

- **الفعالية:** نوعية المخرجات وكميتها، والوقت المحدد للإنجاز والدخل والأرباح، ورضا العملاء، ورضا العاملين.
- **الكفاءة:** وهو العائد على الأموال المستثمرة، الإنتاج، معدل دوران المخزون، المبيعات لكل عامل، معدل دوران العاملين... الخ

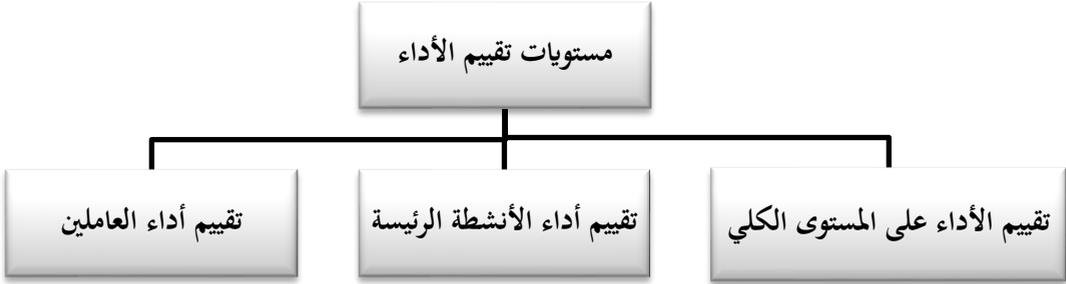
2.4.3 تقييم أداء الأنشطة الرئيسية:

حسب المستوى يشمل تقييم الأداء أداء الوظائف الرئيسية في المؤسسة والتي تتمثل في أربعة وظائف هي: الإنتاج، التمويل، الموارد البشرية، والتسويق.

3.4.3 تقييم أداء العاملين:

أهداف المؤسسة لا يمكن أن تنجز بالفعالية المطلوبة إلا إذا كان أداء العامل البشري يتميز بكفاءة ومهارة عالية، ويتصف بسلوكيات وأخلاقيات مهنية نصت عليها معايير الأداء.

الشكل 1: مستويات تقييم الأداء



المصدر: (ثابت، 2001، صفحة 15)

5.3 العوامل المؤثرة في الأداء:

يتأثر الأداء بعوامل عديدة منها الخارجية التي يصعب التحكم فيها، وإنما يجب عليها التكيف معها، وأخرى داخلية يمكن للمؤسسة التحكم فيها.

1.5.3 العوامل الخارجية:

أ. العوامل الاقتصادية: البيئة الاقتصادية هي مصدر لمختلف موارد المؤسسة، والمستقبل لمختلف منتجاتها، وتنعكس آثارها على أداء المؤسسة في المدى القصير.

ب. العوامل السياسية والقانونية: تتمثل الاستقرار السياسي والأمني للدولة، كما يتأثر أداء المؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعلاقات الدولية ونوعيتها.

ج. العوامل الاجتماعية: تتضمن نماذج الحياة والقيم الأخلاقية للأفراد والمجتمع الذي تتواجد فيه المؤسسة.

- د. **العوامل الثقافية:** وهي القيم الفنية والفكرية للمجتمع حيث تتواجد المؤسسة، فكلما زادت الثقافة المجتمع والأفراد تحسن الأداء والعكس صحيح.
- هـ. **العوامل التكنولوجية:** تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق الإنتاج، وكسب الوقت، والسرعة في الأداء.

2.5.3 العوامل الداخلية:

- أ. **العنصر البشري:** وهو أهم مورد في المؤسسة، فتميز الأداء يصاحبه استقطاب عناصر بشرية متميزة سواء في المهارة أو المعارف، ومدى التعاون فيما بينهم وبذل أكبر مجهود للحصول على مردودية عالية وبأقل التكاليف.
- ب. **الإدارة:** تؤثر الإدارة على جميع الأنشطة في المؤسسة، فهي المسؤول الأول عن زيادة معدل الأداء داخل المؤسسة.
- ج. **بيئة العمل:** وهي جميع العناصر المحيطة بالفرد أثناء تأديته لوظيفته، وعدم الانتظام والإنتاج في العمل يعود سلبا على العامل وبيئة العمل.
- د. **طبيعة العمل:** كلما زادت درجة توافق الفرد ووظيفته أدى ذلك إلى زيادة دافعيته وحبه للعمل وولائه للمؤسسة.
- هـ. **التنظيم:** ويسمى بنظام الضبط الداخلي، أي توزيع المهام والمسؤوليات وفقا للتخصصات على العمال، مما يؤدي إلى رقابة تلقائية.

4. دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.

أصبح التدقيق الداخلي يلعب دورا مهما في استمرار نشاط المؤسسة وتحسين أدائها المالي، فهو وظيفة رقابية من جهة واستشارية من جهة أخرى، وبالموازاة مع هذه العلاقة الوثيقة بين التدقيق الداخلي وتحسين الأداء، هناك علاقات عديدة أخرى تربط بينهما، وتتجسد في مختلف الأدوار التي يؤديها التدقيق الداخلي في تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

1.4 دور التدقيق الداخلي في قياس الكفاءة والفعالية:

يعتبر التدقيق الداخلي عنصرا فعالا في قياس الكفاءة والفعالية في المؤسسة، والكشف عن معوقات العملية التشغيلية، واقتراح توصيات، وتقديم استشارات لأجل تحسين الأداء، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق الأهداف المرجوة.

عرف التدقيق الفاعلية بأنها: التأكد من تحقيق عمل ما أو هدف ما بحسب الخطة المرسومة، مما يستدعي أن تكون الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها محددة مسبقا وفي جميع الأقسام، وعلى جميع أوجه النشاط.

كما عرف التدقيق الكفاءة بأنها عملية التدقيق التي تركز على التأكد من تحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام أقل قدر من المدخلات أو الموارد وبالجودة المطلوبة. (بكرى، 2005، صفحة 123)

تتطلب عملية التدقيق الداخلي استخدام المعايير الوصفية والكمية في فحص وتقييم الأداء الإداري، فأما الوصفية فهي ما يجب أن يكون عليه نوعية الإداري، وأما الكمية فهي المعايير التي يمكن إخضاعها للقياس العيني، وعليه فإن فحص المدقق وقياسه لكفاءة وفعالية الأداء يشمل ما يلي:

— مراجعة شاملة للمعلومات المالية والتشغيلية للتحقق من مدى إمكانية الاعتماد عليها.

- تدقيق العمليات والبرامج للتأكد من مدى موافقة النتائج للأهداف المخطط لها.
- مراجعة الأنظمة الموضوعية لمعرفة والتأكد من الالتزام بالخطط والقوانين والإجراءات واللوائح التي لها أثر جوهري على العمليات والتقارير.

وأشار المجمع العربي للمحاسبة أنه لتحقيق الأهداف السابقة لابد على المدقق الداخلي أن يقوم بمراجعة شاملة لكفاءة أفراد الفريق، التكاليف، حجم الإنتاج وجودته، وشرعية وصحة التقارير المالية. (فروم، بوجعادة، وكحيل، 2010، الصفحات 26-27)

2.4 دور التدقيق الداخلي في ترشيد القرارات:

القرار هو عملية اختيار بديل واحد من عدة بدائل محتملة لأجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية محددة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الخارجية والداخلية والموارد المتاحة للمؤسسة. (حنفي و أبو قحف، 1992، صفحة 138)

ويلعب التدقيق الداخلي دورا مهما في ترشيد القرارات داخل المؤسسة، وذلك بسبب تطور مفهوم التدقيق منذ ظهوره واختلاف أدواره، فقد انتقل من مرحلة اكتشاف الغش والخطأ إلى مساعدة الإدارة في القيام بمهامها، وأخيرا تقديم توصيات واستشارات ومتابعة تنفيذها، وبالتالي أصبح للتدقيق الداخلي دور في اتخاذ القرار لأجل تحقيق أهداف المؤسسات، والتقليل من المشاكل والمخاطر فيها، وذلك بالتخطيط الجيد، واستخدام الموارد المتاحة واستغلالها بكفاءة للحصول على التمويل المالي، ومراجعة كافة النشاطات والعمليات المتعلقة بالمؤسسة والعمل على ضبط الأداء، وتقديم استشارات وتوجيهات في حالة حدوث خطر أو انحراف في تنفيذ العمليات، وذلك من خلال التقارير التي تساهم في إضافة القيمة للمؤسسة، فالتقارير المقدمة من طرف المدقق الداخلي بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمؤسسة بسبب احتوائها على معلومات ذات مصداقية تؤثر على اتخاذ القرارات.

3.4 دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلي:

يتبع المدقق الداخلي منهجية منتظمة في عملية تقييمه لنظام الرقابة الداخلية والتي يعتمد فيها على مجموعة من الوسائل والتقنيات التي تسمح له بجمع الأدلة الكافية والملائمة لدعم حكمه على هذا النظام، لأجل تقويته وتفعيله عن طريق التقارير التي يقدمها إلى الإدارة العليا. وينحصر دور التدقيق الداخلي في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وبالخطط الموضوعية، أي التأكد من الوجود الفعلي للنظام وجودته وفعاليتها، وتحديد نقاط قوته وضعفه، وذلك بوضعه لآليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالية وكفاءة تلك الآليات، وتشجيع استمرار تطبيق نقاط القوة، وتقديم توصيات لمعالجة نقاط الضعف، مما يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة وزيادة قدرتها على التحكم والسيطرة والتنافس في القطاع الذي تنشط فيه وحماية أصولها، وضمان دقة وصحة البيانات، وزيادة الإنتاجية، والتسيير الجيد وفقا للسياسات الموضوعية، وإضافة قيمة للمؤسسة.

كما تعد لجنة التدقيق أحد أهم محاور الارتكاز لآليات رفع درجة كفاءة مهنة التدقيق الداخلي، ووجود هذه اللجنة يدعم استقلال المدقق الداخلي ويشكل ضمانات للالتزام إدارة المؤسسة بتنفيذ توصيات المدقق الداخلي. (المدلل، 2007، صفحة 88)

4.4 دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر:

العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر علاقة تكاملية، تعتمد على الترابط والتفاعل فيما بينها، ويكمن دور التدقيق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر في جميع مراحل عملية التدقيق التالية: (لظن، 2016، صفحة 70، 73)

5. مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:

جمع المعلومات هي الخطوة الأولى في عملية التخطيط وذلك من خلال المقابلات والاستفسارات بالإضافة إلى دليل المخاطر والذي يمثل الهيكل العام للمخاطر، حيث يقوم بتحديد العمليات المعرضة للمخاطر المقبولة، ثم تأتي الخطوة التالية وهي تعديل الخطة المرسومة للتدقيق بناء على أهداف المؤسسة.

1.5 مرحلة تنفيذ عملية التدقيق:

تتم إدارة التدقيق الداخلي في هذه المرحلة باختبار مدى التزام المؤسسة بالضوابط الداخلية والخطط الموضوعية، وكذلك تطبيق نظام الرقابة الداخلي بكفاءة وفعالية، والقدرة أيضا على تحديد وتجنب وتقليل المخاطر، وبناء عليه يتم وضع استشارات وتوصيات لازمة من قبل المدقق الداخلي لزيادة الضوابط الداخلية الموضوعية.

2.5 مرحلة إعداد التقرير:

بعد أن يدون المدقق الداخلي استنتاجاته وملاحظاته في أوراق عمله، يفصح عن التقرير النهائي لإبلاغه إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا عن كل المخاطر، فتقوم الإدارة بإصدار تعليمات إلى إدارة المخاطر لكي تقوم هذه الأخيرة بإجراء أهم التقييمات لحجم المخاطر ومدى احتمالية التعرض للخسارة، ثم وضع الحلول اللازمة حول كيفية تفاديها أو التقليل منها إلى الحد الأدنى المقبول.

3.5 مرحلة المتابعة والمراقبة:

أي متابعة التوصيات والاستشارات الواردة في تقرير المدقق الداخلي، حيث يتم متابعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية عن طريق الاختبار على أساس المخاطر بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية لأجل السيطرة على المخاطر الهامة وإدارتها بكفاءة.

6. دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة وتجسيد ممارستها:

يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير في حوكمة الشركات، وتحقيق جودة التقارير المالية، وفي ظل نظرية الوكالة يبرز دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات، وهي عبارة عن عقد بين طرفين: الوكيل والعون، وكل طرف يعمل على تعظيم مصالحه.

ويأتي دور التدقيق الداخلي كأداة فعالة لحل الصراعات والنزاعات، وإزالة حالة عدم التأكد وتمائل المعلومات بين المسيرين والملاك في رأس مال المؤسسة. كما يتجلى دوره في تقديم توصيات إلى الإدارة ومجلس الإدارة ولجان التدقيق فيما إذا كانت المؤسسة تسيّر نحو تحقيق الأهداف المسطرة، أو هناك مخاطر وعوائق تواجهها. ويتمثل دور التدقيق في حوكمة الشركات في تقديم الخدمات الاستشارية والإرشادات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان التدقيق في خصوص التقيد الصحيح بقواعد الحوكمة، ومواضيع التشغيل من جهة، ومتابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم والرقابة والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد من جهة أخرى.

ويمكننا القول إن التدقيق الداخلي يدعم حوكمة الشركات من خلال مراجعة القوائم المالية وإعداد التقارير للتأكد من جودة المعلومات، والمحافظة على مصالح الأطراف ذات العلاقة، وتحقيق أهدافها وضبط العلاقات والقوانين والنظم والقرارات داخل المؤسسة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء وخلق قيمة مضافة، وتمتعها بكفاءة وفعالية، والاستمرار في نشاطها وقدرته على المنافسة، ورفع قيمتها في السوق.

7. الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه وجدنا أن غاية كل مؤسسة هو تحقيق أهدافها المسطرة واستمرارية نشاطها وتحسين أدائها، حيث يعتبر هذا الأخير الهدف الأساسي الذي تسعى إليه كل المؤسسات الاقتصادية. ومن أجل تحسين أداءها يجب عليها التحكم والاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، ولضبط طرق وأساليب الرقابة

نجد التدقيق الداخلي الأداة الفعالة والأنسب لتحسين الأداء من خلال تقديم توصيات واستشارات حول أنظمة الرقابة الداخلية، ومساعدة الإدارة في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها، والعمل على الحد منها أو تقليلها إلى المستوى الأدنى المقبول، كما يزيد كفاءة وفعالية المؤسسة في إدارة نشاطاتها المختلفة وجميع عملياتها المتنوعة خاصة المالية منها، ومساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات رشيدة لمصلحة المؤسسة بالدرجة الأولى والأطراف ذات العلاقة بالدرجة الثانية، لا يغفل عن دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة وتجسيد ممارستها.

النتائج:

- تواجه المؤسسات الاقتصادية مشكلة نقص الوعي بضرورة وجود مصلحة التدقيق ضمن هيكلها التنظيمي مما يتسبب في زيادة تعرضها للمخاطر وسوء التسيير.
- غياب فلسفة التدقيق الداخلي بمفهومه الحديث لدى أغلب الموظفين مما ينعكس على ضعف أدائهم.
- أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي وظيفية استشارية تقييمية لأنظمة الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر، وتجسيد الحوكمة مما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة.
- تستخدم مخرجات عملية التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية بالمؤسسة.
- يساهم التدقيق الداخلي القائم على تحسين الأداء في رفع كفاءة وفعالية العمليات الداخلية للمؤسسة، لأجل تحقيق المستوى المطلوب من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.
- وظيفة التدقيق الداخلي من الدعائم الأساسية التي تعمل بالتعاون والتنسيق مع لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي، مما يؤدي إلى تحقيق الإفصاح والشفافية والثقة والعدالة وحماية أصول المؤسسة، وتوفير المعلومات ذات المصدقية العالية.
- يرفع التدقيق الداخلي تنافسية المؤسسة من الوظائف التي يقدمها في إطار تحسين أدائها.

التوصيات:

- إدراج مقاييس التدقيق الداخلي وتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية في الكليات والمعاهد والمدارس والجامعات لما لها من أهمية كبيرة في نمو الوعي الثقافي بضرورة التدقيق الداخلي.
- محاولة إبراز الدور المهم لوظيفة التدقيق الداخلي، وذلك بخلق هيئة رسمية في الجزائر تشرف وتهتم بتحديث وتطوير القوانين التي تخص التدقيق الداخلي.
- بذل المزيد من الاهتمام لتنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال تكثيف وتنويع الدورات والنشرات التكوينية المتعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي.
- دعم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لأجل قيامه بأداء مهامه في المؤسسة على أكمل وجه.
- الاهتمام بتطوير معايير التدقيق الداخلي، ومحاولة تطبيق الإجراءات بدقة والتأكد من احترام القواعد التي تنظم هذه الوظيفة.
- توعية عمال المؤسسات الاقتصادية بمغزى عملية التدقيق الداخلي حتى يتم التجاوب بين العمال والمدقق الداخلي، دون أية عراقيل تعود سلبا على التسيير الجيد للمؤسسة.
- مساندة التطورات الحاصلة في وظيفة التدقيق الداخلي عن طريق تعريف المدققين بمسؤولياتهم وحقوقهم في مجال عملهم.
- توفير شبكات اتصال في جميع أقسام ومصالح المؤسسة للسيطرة على جميع الأزمات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، وتحقيق تطور تكنولوجي يخفف من ضغط العمل وكثرته.
- وجوب شمولية تقرير المدقق الداخلي على المؤسسة ككل، بجميع عملياتها ونشاطاتها، مما يتيح لها إنجاز مسؤولياتها وتحسين أدائها.

8. قائمة المراجع:

- أمين السيد أحمد لطفي. (2010). المراجعة الإدارية وتقييم الأداء. الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر.
- بوقين محمد. (ب س). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظري إلى التطبيقي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- توماس ويليام ، و مكسي إمرسون. (1989). المراجعة بين النظرية والتطبيق. الرياض، دار المريخ للنشر، السعودية.
- ثابت زهير. (2001). كيف نقيم أداء الشركات والعاملين. القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر ، مصر.
- حنفي عبد الغفار ، و عبد السلام أبو قحف. (1992). تنظيم وإدارة الأعمال. الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر.
- الخطيب خالد راغب. (2010). مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
- السوافري فتحي رزق، وآخرون. (2002). الاتجاهات في الرقابة والمراجعة الداخلية. الدار الجامعية الجديدة، مصر
- السيسي صلاح الدين حسن. (1998). نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية. دار الوسام للطباعة، د ب.
- الشيشي حاتم محمد. (2007). أساسيات المراجعة: مدخل معاصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
- العامري صالح مهدي محسن. (2007). الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد الله خالد أمين. (2012). التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- مسعد محمد فاضل ، و خالد راغب الخطيب. (2009). دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- الواحد بدر الله قويدر ، و ناصر دادي عدون. (2010). مراقبة التسيير والأداء بالمؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية الجزائرية)، دار المحمدية، الجزائر.
- الوردات خلف عبد الله. (2006). التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الوردات خلف عبد الله. (2006). التدقيق الداخلي في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية للنشر، مصر.
- حفصي رشيد، (2011)، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصغرة، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- عامر عائشة، (2018)، قياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA): دراسة عينة من مديريات التدقيق في البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر.

- عشي عادل، (2010)، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- لظن هيا مروان إبراهيم، (2016)، مدى فعالية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق COSO، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- المدلل يوسف سعيد يوسف، (2007)، دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- بكري علي حجاج، (2005)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، (30).
- شريقي عمر، (2015)، التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (7).
- العمرى أحمد محمد، و عبد المعني فضل عبد الفتاح، (2006)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2 (3).
- قواسمية هبة، (2017)، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية: دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، (7).
- مزهودة عبد المليك، (2010)، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، (1).
- المشهداني عمر إقبال توفيق، (2012)، تدقيق التحكم المؤسسي وحوكمة الشركات في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها إطار مقترح، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (02).
- يحياوي إلهام، (2007)، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت بعين التوتة - باتنة، مجلة الباحث، (5).
- فروم محمد الصالح، بوجعادة إلياس، كحيلة أمال، (2010)، دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري للشركات، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
- الجريدة الرسمية، الأمانة العامة للحكومة، المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988. Khemakhem Abdellatif, (1976), La dynamique du contrôle de gestion., Edition Dunod, Paris, France.

Internal Audit as a Tool to Improve the Performance of the Economic

Farida Amzal ^{1*}, Abdelkarim Chennai ²

¹ Mohammed Khider University of Biskra (Algeria),

farida.amzal@univ-biskra.dz 

² Mohammed Khider University of Biskra (Algeria),

abdelkarim.chennai@univ-biskra.dz 

Received: 15-03-2022

Accepted: 25-05-2022

Abstract:

This study aimed to shed light on the extent of the importance of internal auditing in improving the performance of all economic institutions and clarifying the main role of the internal auditor in measuring efficiency and effectiveness within the institution, evaluating the internal control system, activating the risk management system, and supporting governance. With the review of the concept of internal audit and clarifying its importance, objectives, and principals, and to refer to his role in light of the new orientation of the concept of internal audit presented in providing recommendations and consultations for the optimal management of the institution and efficient performance its operations. The study found these most important results: The most important of them is that the internal audit, which is characterized by independence and efficiency and performance and effectiveness in planning, contributes in limiting or minimizing risks, improving internal control systems, embodying governance and rationalizing decisions, it has real independence, because it is the main engine for driving the wheel of good performance and management in the economic institution.

* Corresponding author